الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي السيد/ علي بن أحمد الكواري

وزير المالية بدولة قطر

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (114)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

سعادة السيدة/ دانا الزعبي – أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية – رئيس الدورة السابقة.

معالي السيد/ عبد الله بن طوق المري – وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود

الإخوة والاخوات الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني أن أشارك معكم في الاجتماع (الوزاري) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته " الرابعة عشر بعد المئة" والذي يبحث في موضوعات هامة تأتي على قمة أولويات العمل العربي المشترك،

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، على ما بذلته من جهود اثناء ترأسها للدورة السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

متمنياً لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة كل التوفيق والنجاح خلال ترأسها لأعمال هذه الدورة، والشكر موصول لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وجميع العاملين بالأمانة العامة على جهودهم المبذولة في الإعداد والتحضير لأعمال اجتماعنا هذا.

أصحاب المعالي والسعادة،،،

الحضور الكريم،،،

تنعقد أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الذي تواجه منطقتنا العربية العديد من "التحديات وفي مقدمتها التحديات الإنسانية"؛ حيث تشهد المنطقة العربية تصعيداً خطيراً في العنف والتوترات بسبب تواصل العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر الماضي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلى جانب الخسائر البشرية الكبرى التي تقع في صفوف الشعب الفلسطيني على مرأى العالم ومسمعه، فقد ارتفعت أعداد الشهداء الفلسطينيين إلى أكثر من 40 ألف شهيداً و90 ألف جريحاً بحسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية. الأمر الذي يتطلب منا تكثيف الجهود والتعاون من أجل إيقاف هذه الحرب وتخفيف آثارها على الشعب الفلسطيني.

ومن جانبها باشرت دولة قطر منذ اليوم الأول للعدوان على قطاع غزة، حراكها السياسي مع جميع الأطراف المعنية بالصراع لتخفيف حدة التوتر والعمل على إيقاف الحرب الدائرة، كما التزمت دولة قطر على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية للشعب الفلسطيني، عبر تشييدها جسر جوي بالتنسيق مع الأشقاء في جمهورية مصر العربية، ويشهد الجسر الجوي نقل المساعدات القطرية المقدمة من " قطر الخيرية" إلى المتضررين من الحرب في القطاع؛ حيث وصل إلى مدينة العريش المصرية أكثر من 100 طائرة تابعة للقوات المسلحة القطرية، تحمل مساعدات تتضمن مواداً غذائية وطبية بلغت آلاف من أطنان المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة لصالح قطاع غزة، مع التأكيد على دعم دولة قطر للجهود الإغاثية المستمرة للتخفيف من المعاناة الإنسانية بحق سكان قطاع غزة، كما وحذرت دولة قطر من التداعيات الكارثية لوقف دعم مؤسسة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، كما دعت دولة قطر المانحين الدوليين إلى تقديم الدعم اللازم لاسيما في ظل فشل المجتمع الدولي في الوصول لحل سياسي يوقف الحرب المستمرة على المدنيين في القطاع منذ السابع من أكتوبر.

وفي نفس السياق وقعت قطر الخيرية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، في أغسطس الماضي اتفاقية بقيمة ثلاثة ملايين دولار للمساهمة في تقديم المساعدات المنقذة للحياة للسكان المحتاجين في قطاع غزة، تشمل الغذاء والمأوى الطارئ وخدمات الرعاية الصحية.

وفي إطار الدعم المُقدم للشعب الفلسطيني رحبت دولة قطر بالتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن منع الإبادة الجماعية في غزة، والدعوى المقدمة من المحكمة للوقف الفوري لإطلاق النار.

وتأتي هذه المساعدات والدعم المتواصل في إطار مساندة دولة قطر للشعب الفلسطيني الشقيق، ودعمها الكامل له خلال الظروف الإنسانية الصعبة التي يتعرض لها حالياً.

كما مثلت مشاركة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في (قمة القاهرة للسلام) التي انعقدت بجمهورية مصر العربية، وغيرها من المشاركات والدعوات ما هي إلا تأكيداً على موقف دولة قطر الثابت والراسخ في دعم القضية الفلسطينية، وإبقائها على رأس أولويات حراكها الدولي.

كما تُؤكد دولة قطر على ضرورة اتخاذ خطوات لا رجعة فيها لتحقيق حل الدولتين الذي يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مع التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، ورفض أية محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي أو إقليمي فيه.

كما ونشيد بدور الوساطة الإيجابي الذي تقوم به كل من دولة قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، وباقي الدول العربية على جميع المسارات ذات الصلة بالأزمة الحالية، والمضي في مساعي الوساطة وصولاً إلى وقف لإطلاق النار في القطاع يتم خلاله إطلاق سراح الرهائن ودخول أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

أصحاب المعالي والسعادة،،،

الحضور الكريم،،،

إلى جانب التحديات الإنسانية الصعبة التي أشرنا إليها، هناك العديد من التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعاني منها المنطقة، ومنها التحديات التي خلفتها تغيرات المناخ من أزمة انعدام الأمن الغذائي والمائي، إلى جانب التحديات المرتبطة بتزايد مخاطر التباطؤ الاقتصادي العالمي وانعكاساته على المنطقة العربية، والذي يتزامن مع ارتفاع مستويات التضخم، وتعطل سلاسل الإمداد، مع استمرار التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، وصولاً إلى التحديات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الغذاء، كل ذلك يستوجب منا العمل بشكل مُشترك لإيجاد حلول عاجلة ومستدامة للتغلب على هذه التحديات.

ولمواجهة هذا التحديات فقد شرعت دولة قطر في تعزيز مساهماتها في العديد من المبادرات والفعاليات، ذات الصلة، فقد حظيت الجهود المبذولة من قبل دولة قطر في هذا الجانب بالاهتمام والتقدير نظير ما اتخذته دولة قطر على امتداد السنوات الماضية من أجل مكافحة تغير المناخ، والتي ترجمتها الإجراءات والمبادرات في العديد من المحافل الدولية التي أعلنت عنها الدولة، وعلى رأسها تخصيص لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان المؤتمر الذي انعقد في فبراير الماضي من العام 2023م، تحت عنوان "التغيرات المناخية وحقوق الإنسان" بالتعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، للبحث عن حلول تحقق العدالة المناخية للإنسان، وذلك نظراً لأهمية هذه القضية التي هي في صلة مباشرة بحياة الإنسان وحقه في العيش الكريم والتمتع بمناخ صحي ونظيف خالٍ من المتغيرات الضارة بالمناخ والإنسان.

وفي نفس السياق وامتداداً للمبادرات والفعاليات الهامة للحد من تحديات التغيرات المناخية والتصحر، تستضيف دولة قطر فعاليات معرض "إكسبو 2023 الدوحة" كأول معرض دولي للبستنة في قطر والخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في منطقة ذات مناخ صحراوي، وقد حمل معرض إكسبو الدوحة 2023 للبستنة شعار: (صحراء خضراء.. بيئة أفضل)، الذي انطلقت فعالياته في 2 فبراير 2023، والذي استمر في عقد فعالياته حتى28 مارس 2024؛ حيث تم تأسيس الموضوع ليلهم المجتمع الدولي لاستكشاف واعتماد حلول مبتكرة لمكافحة التصحر. وتنظم دولة قطر هذا الحدث الضخم في إطار أن المناخ والمياه والتربة موارد لا غنى عنها ومعرضة للخطر، وذلك وفقاً لرؤية قطر الوطنية 2030.

واجتذب المعرض زواراً ومنظمين من 80 دولة، إلى جانب عدد من المنظمات الدولية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمهور العام، كما أتاح المعرض الفرصة أمام 3 ملايين زائر للتعرف على فعّاليات متعددة الأنشطة تتخللها معارض استثنائية.

أصحاب المعالي والسعادة،،،

الحضور الكريم،،،

تتمثل أولوياتنا في هذا المجلس الموقر أيضاً في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المُستدامة. وقد أكّد المجلس مراراً على أهمية تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لا سيما في ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وتعزيز الجهود العربية الرامية إلى التعافي من جائحة كوفيد -19، وأهمية المضي قُدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

فمن الواجب علينا ونحن اليوم في منتصف الفترة الزمنية لخطة التنمية المُستدامة لعام 2030، أن نقف ونُقيم ما أحرزته المنطقة العربية من إنجازات، وما تواجهه من تحديات على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه من المهم في الوقت ذاته تسريع الخطى وتذليل الصعوبات التي تعيق المضي قدماً في إنجاز هذه الأهداف.

وفي الختام،،،

أتمنى لمجلسكم الموقر كل التوفيق والنجاح في أعماله، والتوصل إلى نتائج وتوصيات إيجابية تستجيب لتطلعات وأهداف المجلس الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والتي تدفع بعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى الأمام.

أجدد الشكر للجميع مع تمنياتنا بدوام النجاح والتوفيق لمجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته